

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Bawaba
DATE:	13-June-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	20,000
TITLE :	After Debts Rise to EGP 101 billion in April: Ismail Asks Mehleb for Help to Rescue EGPC from Collapse
PAGE:	05
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Ayman Anwar

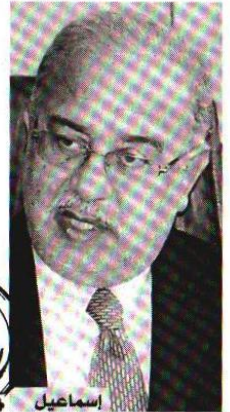
بعد ارتفاع مديونيتها لـ 101 مليار جنيه في إبريل

«إسماعيل» يستنجد بـ «مهلّب» لإنقاذ هيئة البترول من الانهيار

عند وزارتي الكهرباء والمالية. وقالت إن تلك المستحقات نمت بـ 13,2٪، في الشهور العشرة الأولى من العام المالي الحالي، وإن وزارة الكهرباء تتحمل منها 46,9 مليار جنيه في إبريل الماضي، مقابل 39,5 مليار في يونيو 2014، بينما تتحمل وزارة المالية 36,2 مليار، نتيجة فروق أسعار المنتجات البترولية لقطاع الكهرباء. وأضافت أن إجمالي المستحقات على الوزارتين بلغ في إبريل الماضي، لصالح الهيئة 83 مليار جنيه، واستمرت مستحقات الهيئة لدى مصر للطيران في النمو لتصل 5,7 مليار جنيه، مقابل 5 مليارات في يونيو 2014، بينما بلغت المستحقات على وزارة النقل وهيئة السكة الحديد، 1,9 مليار جنيه، بينما تدين بقية الجهات الحكومية بـ 4,8 مليار جنيه للهيئة. وقالت إن وزارة البترول قدمت مقترحات لمجلس الوزراء، لإنقاذ الموقف خلال الصيف المقبل وأثناء شهر رمضان، وإن تلك المقترحات، تتضمن العمل في فض التشابكات المالية بشكل عاجل وسداد جزء كبير من المبالغ المستحقة للهيئة بهدف تسوية جزء منها مقابل المديونية المستحقة على الهيئة للبنوك، حتى تستطيع الاقتراض مجدداً.

وانخفاض الصادرات. وأوضحت أنه وفقاً للمركز المالي للهيئة، فإن الهيئة فقدت قدرتها على الاقتراض تقريباً مع ارتفاع مديونيتها، لتصل 101 مليار جنيه في إبريل الماضي، بزيادة 52 مليار جنيه في 10 شهور فقط. وذكرت أن تلك القفزة في المديونية، ترجع إلى اتفاقية التسهيلات التي وقعتها الهيئة مع شركة «أدنوك» الإماراتية، لتوريد احتياجات البلاد البترولية، التي تنتهي بنهاية الشهر الحالي، وبعدها ستواجه الهيئة وضعاً غاية في الصعوبة، لتدبير احتياجات البلاد، وفي مقابل مديونية الهيئة تصاعدت حدة المعاناة من عدم سداد مستحقاتها من الجهات الحكومية التي تتعامل معها، وبلغت تلك المستحقات 95,5 مليار جنيه، الجزء الأكبر منها

كشف مصادر بوزارة البترول، أن الوزير، شريف إسماعيل، استنجد بمجلس الوزراء لإنقاذ هيئة البترول من أوضاعها المالية المتمثلة في السقف المرتفع للمديونية، بالإضافة إلى عجزها عن تحصيل مستحقاتها لدى الجهات الحكومية، مما يعرضها للانهيار. وقالت المصادر، له «البوابة»، إن الوزير أوضح في مذكرة لمجلس الوزراء مؤخراً، أن الموقف المالي للهيئة غاية في الصعوبة والخرج في ظل حالة عدم السداد من معظم القطاعات، بالإضافة إلى انحسار موارد الهيئة من النقد الأجنبي، بعد توجيه كل إنتاج الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية، إلى السوق المحلية



إسماعيل

الهيئة فقدت قدرتها على الاقتراض تقريباً مع ارتفاع مديونيتها، لتصل 101 مليار جنيه في إبريل الماضي بزيادة 52 مليار جنيه في 10 شهور فقط

